مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

دَوْرُ التَّضامُنِ الاجتِماعيِّ في التَّعافي وإعادةِ الإعمار: تَقييمُ المُبادَراتِ المُؤثِّرَةِ على الأَطْفال

إعداد هند بطة

مَرْصَدُ السِّياساتِ الاجتِماعيَّةِ والاقْتِصاديَّةِ (المَرْصَد)

دَوْرُ التَّضامُنِ الاجتِماعيِّ في التَّعافي وإعادةِ الإعمار:
تَقييمُ المُبادَراتِ المُؤثِّرَةِ على الأَطْفال
مَرْصَدُ السِّياساتِ الاجتِماعيَّةِ والاقْتِصاديَّةِ (المَرْصَد)

إعداد : هند بطة

تشرين أول 2025

5 شارع السهل، رام الله – فلسطين
هاتف: 02 – 2955065
البريد الالكتروني: almarsad@almarsad.ps
الموقع الالكتروني:www.almarsad.ps

جميع الحقوق محفوظة ©
مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
2025

فهرس المحتويات

تقديم: 4

مُقَدِّمَة: 5

كَيْفَ اسْتَهْدَفَتِ الإبادةُ الأَطْفالَ في قِطاعِ غَزَّة؟ 8

شهداء وجرحى الإبادة الجماعية من الأطفال.....8

البتر والإعاقة، أداة من أدوات الحرب في غزة.....10

كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تتجاوب مع هذا الواقع: 11

كيف ساهم القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي؟ 12

المسؤوليةُ الاجتِماعيّةُ في المُؤسَّساتِ الأهلِيّة 14

خاتمة: 17

توصيات: 18

قائمة المراجع : 19

فهرس الجداول والأشكال:

جدول رقم 1: توزيع الشهداء خلال الإبادة الجماعية حسب الفئة العمرية 13

جدول رقم 2: مقارنة بين الحروب المختلفة في قطاع غزة من حيث عدد الشهداء والجرحى (الأطفال) وعدد حالات البتر. 11

جدول رقم 3: مساهمات البنوك في المسؤولية الاجتماعية من صافي الأرباح 2024 13

شكل رقم 1: احصائيات الأيتام خلال الإبادة الجماعية في قطاع غزة 2023 - 2025 10

تقديم

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)؛ مؤسسة بحثية تهدف من خلال تحليل ورصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، إلى ضمان حماية حقوق الفلسطينيين الأكثر تهميشاً.
ويتم تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الدراسات السياساتية القائمة على الأدلة وخلق منبر للمشاركة الاجتماعية، والعمل جنبًا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإقليمية منها للضغط من أجل سياسات اجتماعية واقتصادية على أرضية تحقيق عدالة اجتماعية وفق آليات عمل قائمة على بناء شبكات وائتلافات بين الفاعلين الاجتماعيين وتوفير منصة للحوار والتعاون من خلال إصدار أوراق الموقف، أوراق الحقائق، والأوراق النقدية حول خطط التنمية، بالإضافة إلى دراسات التنمية. بحيث يتم تبني هذه المواقف والسياسات والأفكار على مستوى أكبر عدد من المؤسسات، بما يجعل من عملية الضغط والمناصرة أكثر فاعلية وجدوى.
تُحاوِلُ هذه الوَرَقةُ تَحليلَ أَهَمِّيَّةِ المسؤولية الاجتماعية والتضامُن الاجتماعي وتَطبيقاتِه خلالَ حَربِ الإبادةِ على قِطاعِ غَزَّة، مَعَ التَّركيزِ على المُبادَراتِ الرّاميةِ إلى تَعزيزِ تَعافي الأَطْفال كأَحَدِ ضَحايا هذه الحَرب، وقُدرتِها على دَعمِ الصُّمودِ واستِرجاعِ الحُقوقِ الأَساسيَّةِ لِلطِّفلِ وإعمالِها.
وستَركِّزُ على مُساهَماتٍ بعينِها لِشَرِكاتٍ خاصَّةٍ ومُؤسَّساتٍ أَهليَّةٍ ومُبادَراتٍ فَرديَّة: مُؤسَّسَةُ التَّعاوُن، بَنكُ فِلسطين، جَمعيَّةُ إنعاشِ الأُسْرَة، وصُندوقُ غَسّان أَبو سِتَّة، مَعَ تَقييمِ مَدى تَركيزِ هذهِ المُبادَراتِ على الأَطْفالِ، ومَدى استِدامَتِها وتأثيرِها الفِعليِّ عليهم.
إذ يَلْعَبُ التَّضامُنُ الاجتِماعيُّ دَوْرًا مَحوَريًّا في عَمَلِيَّاتِ التَّعافي وإعادةِ الإعمار، خُصوصًا فيما يَتَعلَّقُ بِدَعمِ الأَطْفالِ الَّذينَ يُمَثِّلونَ الفِئَةَ الأَكثرَ تَضرُّرًا مِن الأَزَماتِ والكَوارِث. وحَيثُ إنَّ تَأثيرَ الحُروبِ يَتَجاوَزُ الأَضرارَ المادِّيَّةَ لِيَبلُغَ الجانِبَ النَّفسيَّ والاجتِماعيَّ لِلأَطْفال، فإنَّهُ يَتَطَلَّبُ استِجابَةً شامِلَةً ومُتكامِلَةً يَعمَلُ التَّضامُنُ الاجتِماعيُّ على تَحقيقِها، وبِناءِ مُجتَمَعاتٍ قادِرَةٍ على الصُّمود، مِن خِلالِ تَعزيزِ الرَّوابِطِ المُجتَمَعيَّةِ وتَوفيرِ شَبَكاتِ دَعمٍ تَضمَنُ استِقرارَ الأَطْفالِ ورَفاهَهُم

مُقَدِّمَة

شكلت الإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة حدثًا مفصليًا ترك تداعيات عميقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. فقد أدّت العمليات العسكرية واسعة النطاق إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، ما أسهم في انكماش غير مسبوق في الناتج المحلي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتفاقم مستويات الهشاشة الاجتماعية. ومن هنا قد يكون مفهوم التضامن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، إلى جانب مبادرات المجتمع المدني، أدوات فاعلة في التخفيف من حدة الأزمة. من خلال تقديم دعم إنساني وتنموي موجه للفئات الأكثر تضررًا، لا سيما الأطفال والنساء.

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العامين الماضيين حالة غير مسبوقة من الانكماش نتيجة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والإغلاقات، والقيود على الحركة (الحواجز والبوابات)، واعتداء المستوطنين، ومصادرة الأراضي والأصول الفلسطينية، وعليه سجلت المؤشرات الاقتصادية تراجعاً حاداً، مما خلق أزمة شاملة أثرت على كافة مناحي الحياة. في قطاع غزة انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت 83% خلال العام 2024، مع استمرار الانكماش الحاد في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2025. كما تراجع الاقتصاد في الضفة الغربية بنسبة تفوق 19%.

على مستوى معدلات البطالة، فقد أدت حرب الإبادة في قطاع غزة من جهة، والإغلاقات ومنع وصول العمال الفلسطينيين للعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ، إذ وصلت لمعدلات غير مسبوقة، وصل معدل البطالة في العام 2024 50.2%، مقارنة مع 30.6% في العام 2023، وقد سجل معدل البطالة في الضفة الغربية 33.5%، مقابل حوالي 80% في قطاع غزة.

قبل عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة كانت معدلات الفقر تتجاوز 63%، حيث يبلغ خط الفقر في فلسطين حوالي 2,717 شيقلاً إسرائيلياً، فيما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) حوالي 2,170 شيقلاً إسرائيلياً، وبعد العدوان المستمر على قطاع غزة يمكن القول إننا تجاوزنا مفهوم الفقر، وأصبحنا نتحدث عن مستويات مختلفة من المجاعة وانعدام الأمن

الغذائي، حيث تراجع إجمالي الاستهلاك بنسبة 24% (بحوالي 13% في الضفة الغربية، و80% في قطاع غزة) وهو ما يعكس الأثر المباشر على مستوى المعيشة لدى الأفراد في فلسطين، ورافق ذلك ارتفاع في معدلات البطالة في فلسطين. بمعنى آخر، يمكن القول إن معظم الأفراد في قطاع غزة يعانون من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي.[1]

هذا بالإضافة إلى أن قطاع غزة قد شهد أزمة مركبة فيما يتعلق بأسعار السلع والبضائع، حيث شهدت أسعار السلع الغذائية والمنتجات الزراعية على وجه الخصوص ارتفاعاً حاداً في الأسعار، على سبيل المثال ارتفعت أسعار المنتجات والسلع الزراعية كالفواكه والخضروارت لنسبة 400%، وقد انعكس هذا الارتفاع في الأسعار على القدرة الشرائية ومؤشرات غلاء المعيشة، حيث ارتفع مؤشر غلاء المعيشة بنسبة 70%، وانخفضت القدرة الشرائية بنسبة 522% عمل كانت عليه قبل العدوان.[2]

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023	2024
فلسطين						
الناتج المحلي الإجمالي	15,829.00	14,037.40	15,021.70	15,635.00	14,922.70	10959.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي (الإجمالي (دولار أمريكي	3,378.30	2,922.50	3,051.50	3,100.00	2,891.70	2,086.60
الضفة الغربية						
الناتج المحلي الإجمالي	12, 998.80	11,564.10	12,443.60	12,921.70	12,768.00	10,597.70
نصيب الفرد من الناتج المحلي (الإجمالي (دولار أمريكي	4,822.50	4,197.10	4,418.80	4,490.90	4,344.00	3,52.00
قطاع غزة						
الناتج المحلي الإجمالي	2,830.20	2,473.30	2,578.10	2,713.30	2,154.70	361.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي (الإجمالي (دولار أمريكي	1,422.20	1,207.60	1,223.90	1,252.50	970	161.1

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2025"، 2025، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5903.

2 رامي وليد الزايغ، "مستقبل أسعار السلع في قطاع غزة"، المرصد، 10 فبراير 2025، https://www.almarsad.ps/index.php/content/publications/مستقبل-أسعار-السلع-في-قطاع-غزة.html

أدى الوضع الاقتصادي، والارتفاع الحاد في نسب الفقر والبطالة في القطاع إلى بروز التحولات النقدية من خارج قطاع غزة إلى أهالي القطاع كأهم الأدوات لمساعدتهم على مواجهة الأزمة المعشية وتأمين احتياجاتهم الأساسية، إلا أن الأهالي داخل القطاع واجهوا صعوبة في تلقي هذه المساعدات نتيجة انهيار النظام المصرفي بشكل كامل في غزة نتيجة تدمر فروع البنوك، وتوقف عمل شركات الحوالات المالية وإغلاق مكاتب الصرافة، مما أدى إلى أزمة سيولة نقدية في القطاع، واضطرار متلقي الحوالات إلى دفع نسب عالية إلى "المكيشين" لاستلام الحوالات، إذ يتقاضى هؤلاء 15 – 30% على كل مبلغ يتم سحبه.

في ضوء ما سبق، يتضح أن قطاع غزة يواجه أزمة مركّبة غير مسبوقة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فالانهيار الحاد في الناتج المحلي الإجمالي، والارتفاع غير المسبوق في معدلات البطالة والفقر، وتدهور القدرة الشرائية، إلى جانب أزمة السيولة النقدية وانهيار البنية التحتية، جميعها عوامل تؤسس لحالة طارئة تتطلب تدخلات نوعية ومنسّقة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية توجيه برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والمجتمع المدني نحو قطاع غزة بوصفها أدوات استراتيجية يمكن أن تسهم في سد الفجوات التمويلية والإنسانية العاجلة، وتعزيز صمود السكان.

تُحاوِلُ هذه الوَرَقةُ تَحليلَ أَهَمِّيَّةِ المسؤولية الاجتماعية والتضامُن الاجتماعي وتَطبيقاتِه خلالَ حَربِ الإبادةِ على قِطاعِ غَزَّة، مَعَ التَّركيزِ على المُبادَراتِ الرّاميةِ إلى تَعزيزِ تَعافي الأَطْفال كأَحَدِ ضَحايا هذه الحَرب، وقُدرتِها على دَعمِ الصُّمودِ واستِرجاعِ الحُقوقِ الأَساسيَّةِ لِلطِّفلِ وإعمالِها. وستَركِّزُ على مُساهَماتٍ بعينِها لِشَرِكاتٍ خاصَّةٍ ومُؤسَّساتٍ أَهليَّةٍ ومُبادَراتٍ فَرديَّة: مُؤسَّسَةُ التَّعاوُن، بَنكُ فِلسطين، جَمعيَّةُ إنعاشِ الأُسْرَة، وصُندوقُ غَسّان أَبو سِتَّة، مَعَ تَقييمِ مَدى تَركيزِ هذهِ المُبادَراتِ على الأَطْفالِ، ومَدى استِدامَتِها وتأثيرِها الفِعليِّ عليهم.

إذ يَلْعَبُ التَّضامُنُ الاجتِماعيُّ دَوْرًا مَحوَريًّا في عَمَلِيَّاتِ التَّعافي وإعادةِ الإعمار، خُصوصًا فيما يَتَعلَّقُ بِدَعمِ الأَطْفالِ الَّذينَ يُمَثِّلونَ الفِئَةَ الأَكثرَ تَضرُّرًا مِن الأَزَماتِ والكَوارِث. وحَيثُ إنَّ تَأثيرَ الحُروبِ يَتَجاوَزُ الأَضرارَ المادِّيَّةَ لِيَبلُغَ الجانِبَ النَّفسيَّ والاجتِماعيَّ لِلأَطْفال، فإنَّهُ يَتَطَلَّبُ استِجابَةً شامِلَةً ومُتكامِلَةً يَعمَلُ التَّضامُنُ الاجتِماعيُّ على تَحقيقِها، وبِناءِ مُجتَمَعاتٍ قادِرَةٍ على الصُّمود، مِن خِلالِ تَعزيزِ الرَّوابِطِ المُجتَمَعيَّةِ وتَوفيرِ شَبَكاتِ دَعمٍ تَضمَنُ استِقرارَ الأَطْفالِ ورَفاهَهُم.

كَيْفَ اسْتَهْدَفَتِ الإبادةُ الأَطْفالَ في قِطاعِ غَزَّة؟

شهداء وجرحى الإبادة الجماعية من الأطفال:

لعامين كاملين، يَشهَدُ قِطاعُ غَزَّة واحدةً من أَكثرِ الحُروبِ دَمَويَّةً وتَدميرًا في التَّاريخِ المُعاصِر، تَرافَقَت مع كارِثةٍ إنسانيَّةٍ استُخدِمَت فيها المجاعةُ وقَطعُ المُساعَداتِ ومَوجاتُ النُّزوحِ المُستمرَّةُ كأَدواتٍ لِلإبادة، واستُهدِفَت فيها المَدارِسُ والمُستَشفيات. بلغ إجمالي عدد الشهداء في قطاع غزة 67,173 شهيد، من بينهم 20,179 طفل (أقل من 18 سنة)، أي حوالي ثلث الشهداء هم من الأطفال، وبلغ إجمالي عدد المصابين 169,780.

جدول رقم 1: توزيع الشهداء خلال الإبادة الجماعية حسب الفئة العمرية

عدد الشهداء حسب الفئة العمرية[3]	عدد الشهداء
رجال (18–35 سنة)	20,359 (30.3%)
أطفال (<18 سنة)	20,179 (30.0%)
رجال (36–59 سنة)	11,395 (17.0%)
نساء (18–59 سنة)	10,427 (15.5%)
كبار السن (60+)	تقريبًا 4,813 (7.2%)

3 منظومة صحتي الإلكترونية، "حصر حالات البتر والشلل"، وزارة الصحة الفلسطينية، https://www.sehatty.ps/public/.

وفقاً لوزارة الصحة، أصيب ما لا يقل عن 42011 طفلاً، وأفادت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوجود ما لا يقل عن 21000 طفل مصابين بإعاقة دائمة. وهناك آلاف آخرون في عداد المفقودين.[4] وقد أَنتَجَت هذه الحَربُ مُصطلَحًا جديدًا: «Wounded Child, No Surviving Family»، ويُقصَدُ به فِئةُ الأَطْفالِ المُصابينَ الَّذينَ فَقَدوا كُلَّ أُسَرِهم بسبَبِ الحَرب. ويُقدَّرُ عدد الأيتام في قطاع غزة بحوالي 58,000 طفل يتيم، وتُواجِهُ هذه الفِئَةُ خَطَرَ الانهيارِ النَّفسيِّ والاجتِماعيِّ نتيجةَ فَقدانِ شَبَكَةِ الأَمانِ والحماية الاجتماعية.[5]

شكل رقم 1: احصائيات الأيتام خلال الإبادة الجماعية في قطاع غزة 2023 - 2025

وقد واجه أكثر من مليون شخص، نصفهم تقريبًا من الأطفال، بالفعل جوعًا كارثيًا. وواجه ما لا يقل عن 132000 طفل دون سن الخامسة خطر الموت بسبب سوء التغذية الحاد، وقد مات ما لا يقل عن 135 طفلاً جوعًا حتى الموت.

4 مؤسسة إنقاذ الطفل، "غزة: مقتل 20,000 طفل في 23 شهراً من الحرب - أكثر من طفل يُقتل كل ساعة"، 6 سبتمبر 2025، https://www.savethechildren.net/news/gaza-20000-children-killed-23-months-war-more-one-child-killed-every-hour.

5 منظومة صحتي الإلكترونية، وزارة الصحة الفلسطينية، https://www.sehatty.ps/public/

البتر والإعاقة، أداة من أدوات الحرب في غزة:

شهد قطاع غزة خلال الحروب المتكررة منذ عام 2006 تصاعدًا مستمرًا في أعداد الجرحى والمصابين بإعاقات دائمة، بما في ذلك بتر الأطراف. وقد شكّلت كل حرب محطة مفصلية في تضاعف أعداد الأشخاص ذوي الإعاقات، إلى أن وصلت حرب الإبادة الأخيرة الأخيرة إلى مستويات غير مسبوقة جعلت من غزة المنطقة التي تضم أكبر عدد من مبتوري الأطراف.

جدول رقم 2: مقارنة بين الحروب المختلفة في قطاع غزة من حيث عدد الشهداء والجرحى (الأطفال) وعدد حالات البتر.[6]

الحرب	عدد الشهداء	عدد الجرحى الكلي	عدد الأطفال الجرحى	عدد حالات بتر الأطراف (تقديري)
حرب 2006	412	1,264	غير محدد	غير محدد
حرب 2008–2009 (الرصاص المصبوب)	1,383	5,300	غير محدد	نحو 100 حالة بتر
حرب 2012	130	1,399	غير محدد	غير محدد
حرب 2014 (الجرف الصامد)	2,251	11,231	3,436	100 حالة جديدة تقريبًا
مسيرة العودة الكبرى 2018		35,000 (إجمالي المتظاهرين المصابين)	أكثر من 7,000 في الأطراف السفلية	122 حالة بتر مؤكدة (98 بالأطراف السفلية)
الحرب 2023–2025 (الإبادة الجماعية)	67,173	169,780.00	42011	21 000 طفل مصابين بإعاقة دائمة

6 Jasper K. Boar, حول البتر [On Amputation] (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 6 مارس 2025), https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657009.

تشير التقارير الدولية إلى أن أكثر من 83% من الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة لا يمتلكون الأجهزة المساعدة التي يحتاجونها، مثل الكراسي المتحركة، وأجهزة السمع، وغيرها من الأدوات الأساسية، كما يعاني من يمتلكون هذه الأجهزة من نقص حاد في البطاريات والمواد اللازمة لتشغيلها. ويؤدي هذا النقص إلى صعوبات كبيرة، تصل في كثير من الحالات إلى استحالة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الصحية أو الغذائية الأساسية. تأتي هذه الأزمة في ظل تزايد ملحوظ في أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة الحرب، إذ تُقدّر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن واحدًا من كل أربعة أشخاص في غزة يعاني من إعاقة جديدة نتيجة العدوان، الأمر الذي يتطلب تدخلات واسعة في مجالي العلاج وإعادة التأهيل. كما تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 35,000 شخص تعرضوا لأضرار سمعية كبيرة نتيجة الانفجارات المتكررة، وأن ما معدله 15 طفلًا يوميًا يصبحون من ذوي الإعاقة الجديدة. وبحسب عدد من منظمات حقوق الإنسان، فإن غزة تسجّل أكبر عدد من الأطفال مبتوري الأطراف.

كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تتجاوب مع هذا الواقع

- تصميم برامج ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية لإعادة التأهيل وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي خاصة للأطفال.
- أن تتخصص بعض المبادرات للتكفل بعلاج الإعاقات، ويمكن تخصيص مبادرة لكل إعاقة على حدى، مثل الإعاقات الحركية، الإعاقات السمعية، والإعاقات البصرية.
- أن يعمل القطاع الخاص الفلسطيني المشارك في عملية إعادة الإعمار على الضغط لخلق آلية واضحة إما لعلاج الإصابات أو إخلائها من القطاع للعلاج في الخارج.

- تخصيص مبادرات لعلاج الأطفال على وجه التحديد.
- تطوير مبادرات كفالة الأيتام في قطاع غزة، لتصبح برنامج وطني يشمل كافة الأطفال الأيتام من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.

كيف ساهم القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي

في عام **2024**، بَلَغَ إجمالي إنفاقِ البُنوكِ العامِلةِ في فِلسطين على المسؤوليةِ المجتمعيّة نَحو 7.55 مليون دولار، تَوَزَّعَت على قِطاعاتٍ مُتعدِّدةٍ مثل: الإغاثة، الصِّحَّة، التَّعليم، البِيئة، وتمكين المرأة والشَّباب. وتُظهِرُ البياناتُ التَّفصيليَّةُ لِإنفاقِ البُنوكِ على المسؤوليةِ المجتمعيّة أنَّ بَنكَ فِلسطين انفَرَدَ بِأكثرَ مِن نِصفِ الإنفاقِ الكُلِّي للبُنوكِ على المسؤوليةِ المجتمعيّة، فيما ساهمَت بُنوكٌ أُخرى بنسبةٍ تَقِلُّ عن 2% مِن هذا الإنفاق.

جدول رقم 3: مساهمات البنوك في المسؤولية الاجتماعية من صافي الأرباح 2024

البنك	قيمة المساهمة (دولار)	النسبة من الإجمالي	صافي الأرباح بعد الضريبة	نسبة المساهمة في المسؤولية الاجتماعية من صافي الأرباح
مجموعة بنك فلسطين	4,300,000	57%	16,490,514	26%
البنك العربي	1,130,000	15%	90,385,399	1%
بنك الأردن	813,840	11%		
البنك الوطني	537,717	7%	11,461,346	7%
البنك الإسلامي العربي	408,521	5.4%		
بنك القدس	100,370	1.3%	14,402,180	4%
بنك الاستثمار الفلسطيني	84,000	1.1%	5,519,706	7%
بنك الإسكان	71,266	0.94%	9,179,916	1%
البنك الإسلامي الفلسطيني	59,200	0.78%	5,065,819	2%
البنك الأهلي الأردني	42,606	0.56%	1,405,104	5%
المجموع	7.55 مليون دولار		4,846,019	1%

بالإضافةِ إلى ما سَبَق، ومن خِلالِ مُراجَعةِ التَّقارِيرِ الخاصَّةِ بِبَعضِ شَرِكاتِ القِطاعِ الخاصِّ في فِلسطين، تَشيرُ المُعطَياتُ إلى أنَّ هُناكَ تَركيزًا واهتِمامًا مُتزايدًا بِالمسؤوليةِ الاجتِماعيّة. فعلى سَبيلِ المِثال، خَصَّصَت مَجموعةُ أيبك نَحو 12% مِن صافي أَرباحِها لِلمسؤوليةِ الاجتِماعيّة، بِقيمةٍ بَلغَت 2.3 مليون دولار، مِن صافي أَرباحٍ وَصَلَت إلى 19 مليون دولار. أمّا مَجموعةُ الاتِّصالاتِ الفِلسطينيّة (بالتل) فقد بَلغَت أَرباحُها حَوالي 42 مليون دولار، ولم تُعلِن بشكلٍ رَسميٍّ عن مُساهَمتِها في المسؤوليةِ الاجتِماعيّة. إلّا أنَّ تَقارِيرَ تُشيرُ إلى أنَّها قَدَّمَت ما نِسبتُه 30% مِن أَرباحِها لِقِطاعِ غَزَّة، مِن خِلالِ إتاحةِ خَدماتٍ مَجّانيّةٍ، على سَبيلِ المِثال.

وعِندَ مُراجَعةِ هذه التَّقارِير، يَظهَرُ أنَّ هُناكَ تَحوُّلًا في مَفهومِ المسؤوليةِ الاجتِماعيّة تَحتَ مُسمَّياتٍ أُخرى مِثل: الاستدامة، وذلكَ مِن خِلالِ رَبطِ مُساهَماتِ المسؤوليةِ الاجتِماعيّة بِأَهدافِ التَّنميةِ المُستدامة، مِثل: القضاءِ على الفَقر، التَّعليمِ الجَيِّد، المُساواةِ بَينَ الجِنسَين، العَمَلِ اللّائقِ والنُّموِّ الاقتصادي، المُناخِ والبِيئة. وقد بَدأ هذا التَّحوُّلُ في الظُّهورِ بَعد عام 2016، وأصبَحَ هُناكَ تَركيزٌ على استدامةِ الدَّعم، مِثل إطلاقِ مَشاريعَ لِتمويلِ ريادةِ الأَعمالِ ودَعمِ مَشاريعِ الطّاقةِ النَّظيفة.

ولكن عِندَ تَحليلِ هذا التَّحوُّل في ظِلِّ سِياقٍ سياسيٍّ مُعقَّد، فإنَّهُ جاءَ نتيجةً لِرَغبةٍ في الامتِثالِ لِمَعاييرَ عالميّة، لا استِجابةً لِحاجَةٍ مَحلِّيّةٍ أو وَطنِيّة. كما أنَّهُ خُطوَةٌ لِزيادةِ الاستِثمارِ الأجنَبي، وبِالتّالي تَبَنّي أَجندةٍ تنمويّةٍ تَتوافَقُ مع أُطُرٍ عالميّة. هذا بالإضافَةِ إلى أنَّهُ، وبالرّغمِ مِن الرَّبطِ مَع أَهدافِ التَّنميةِ المُستدامة، إلّا أنَّ الأَموالَ الَّتي تُقَدِّمُها البُنوكُ والشَّرِكاتُ الخاصّة وتَربِطُها مَع هَدَفٍ مِثل: القضاءِ على الفَقر، لَن تُواجِهَ الأَسبابَ البُنيويّةَ لِلفَقر.

وعَليه، فإنَّهُ مِن المُهِمّ أن تَعمَلَ الشَّرِكاتُ والبُنوكُ في القِطاعِ الخاصّ، خاصَّةً في ظِلِّ حَربِ الإبادةِ على قِطاعِ غَزَّة، على تَبَنّي خُطَطٍ إغاثيّةٍ يُوجَّهُ دَعمُها خِلالَ الخَمسِ سَنواتٍ القادِمة على الأَقلّ لِإغاثةِ القِطاع، مِن خِلالِ بَرامِجَ مَدروسةٍ ومُوجَّهَةٍ لِفِئاتٍ مُعيَّنة، وضمنَ إطارِ مَظلّةٍ عامّةٍ حتّى لا تَكونَ الجُهودُ مُشتَّتة.

فعلى سَبيلِ المِثالِ، نَفَّذَ بَنكُ فِلسطين مَجموعةً مِن البَرامِجِ الَّتي استَهدَفَت قِطاعَ غَزَّة خلالَ حَربِ الإبادة، مِثل بَرنامَج «نور» لِكَفالةِ أَيتامِ الحَربِ في غَزَّة، وقد شَمِلَ البَرنامَج تَقديمَ مُساعَداتٍ إغاثيّةٍ فَوريّةٍ، بالإضافَةِ إلى تَقديمِ دَعمٍ في مَجالاتِ التَّعليم، الصِّحّة، والصِّحّةِ النَّفسيّة. كما عَمِلَ البَنكُ على دَعمِ الأَطفالِ الأَيتام مِن خِلالِ بَرنامَج «مُستقبلي» الَّذي خُطِّطَ لِيستَمرَّ 22 عامًا، ويُوَفِّرُ دَعمًا على المُستوى التَّعليميِّ والمِهنيّ، وقد خَصَّصَ لَهُ 190 أَلف دولار خلالَ هذا العام. هذا بالإضافةِ إلى مَجموعةٍ مِن الحَمَلاتِ الإغاثيّة، ومُشارَكاتٍ مع شُركاء مِثل: اليونيسف ومؤسَّسَة التَّعاوُن.
وبِشَكلٍ عامّ، تُركِّزُ مُبادَراتُ القِطاعِ الخاصّ على الفِئاتِ الأَكثرَ تَضرُّرًا، مِثل: النِّساء، الأَطفال، وذَوي الإعاقَة. إلَّا أنَّ هذهِ المُبادَراتِ ما زالَت مَحدودةً وتَفتقِرُ إلى رُؤيةٍ استراتيجيّةٍ أو إلى إحداثِ تَغييراتٍ سياساتِيّةٍ تَمسُّ أَوضاعَ هذهِ الفِئات.

المسؤوليةُ الاجتِماعيّةُ في المُؤسَّساتِ الأهلِيّة:

تَختلِفُ طَبيعةُ المسؤوليةِ الاجتِماعيّةِ الَّتي تَعمَلُ مُؤسَّساتُ المُجتَمَعِ المَدني على تَقديمِها عن تِلكَ الَّتي يُقَدِّمُها القِطاعُ الخاصّ، إذ إنَّ المسؤوليةَ الاجتِماعيّةَ لِلقِطاعِ الأهلي تُعَدُّ جُزءًا جَوهريًّا مِن عَمَلِ هذه المُؤسَّسات.
أَحَدُ المُؤسَّساتِ الَّتي بَرَزَت خِلالَ الحَربِ الأَخيرةِ على القِطاع، مِن خِلالِ تَنفيذِ مَجموعةٍ مِن البَرامِجِ الإنسانيّةِ والإغاثيّة، كان مِن أَبرَزِها بَرامَجُ رِعايةِ أيتامِ غَزَّة، الَّذي جرى تَنفيذُهُ بِالتَّعاوُنِ مَعَ بَنكِ فِلسطين. ويُقَدِّمُ البَرنامَجُ دَعمًا شامِلًا حتّى سِنِّ الثّامِنَةَ عَشْرَ لِـ 20 أَلفَ طِفلٍ. هذا بالإضافَةِ إلى الاستِجابةِ الطّارِئةِ والإغاثةِ الإنسانيّة، وكذلِك بَرامِجُ التَّعليمِ العالي، مِن خِلالِ تَوفيرِ 30,000 مِنحَةٍ دِراسيّة تَغطي رُسومَ 15,000 طالِبٍ وطالِبة، خاصَّةً في السَّنواتِ الدِّراسيّةِ الأَخيرة، بِهَدفِ تَمكينِهِم مِن استِكمالِ تَعليمِهِم.

ومِنَ المُهِمِّ الإشارةُ إلى أنَّ المسؤوليةَ الاجتِماعيّةَ لِمُؤسَّساتِ المُجتَمَعِ المَدني تَدلُّ على عَمَلِ هذهِ المُؤسَّساتِ لِخِدمةِ المُجتَمَع، **وتعزيزِ قِيَمِ العَدالةِ والتَّضامُنِ الاجتِماعي**، بِما يَتَجاوَزُ الأَهدافَ المَوضوعةَ ضِمنَ مَشاريعِها المُمَوَّلةِ مِن المُؤسَّساتِ المانِحة. وإنَّ تَحقيقَ ذلك يَتَطلَّبُ وُجودَ **أَهدافٍ وخُطَطٍ تنمويّةٍ وسياساتِيّةٍ واضِحة**، واستِقلاليّةٍ عَن رُؤيةِ المُمَوِّل، وبِناءَ شَراكاتٍ مُتوازِنَة.

وفي السِّياقِ الفِلسطيني، حيثُ تَتكرَّرُ الأَزَماتُ الإنسانيّةُ بِفِعلِ الاحْتِلالِ والحُروبِ والحِصار، تَكتَسِبُ المسؤوليةُ الاجتِماعيّةُ أَهمِّيَّةً أَكبَر، بوَصفِها الإطارَ العَمَليَّ لِتَجسيدِ قِيَمِ التَّضامُنِ الاجتِماعي. فرَغمَ أنَّ السُّلطةَ الوطنيّةَ الفِلسطينيّةَ تَتحمَّلُ المسؤوليةَ الأساسيّةَ في وَضعِ السِّياساتِ الاجتِماعيّة، إلّا أنَّ هَشاشَةَ الإمكانيّاتِ وتَكرارَ الكَوارِثِ يَفرِضانِ على مُختَلِفِ الفاعلينَ المَجتمعيّينَ أدوارًا تَكامُليّةً لِتأمينِ احتِياجاتِ الفِئاتِ المُتضرِّرةِ وتعزيزِ صُمودِها. وتَلعَبُ مُؤسَّساتُ المُجتَمَعِ المَدني دَورًا حَيَويًّا في هذا السِّياق، **عَبرَ التَّدخُّلِ الإغاثيِّ والتَّمكيني**، والضَّغطِ لِتَغييرِ السِّياساتِ.
الاجتِماعيّةِ والاقتصاديّة، لا سِيَّما في أَوساطِ **الأَطفالِ، واللاجئينَ، وذَوي الإعاقة.**

أمّا **صُندوقُ غَسّان أَبو سِتّة لِلأَطفال** فهو مُبادَرةٌ إنسانيّةٌ تأسَّسَت في **يَنايِر 2024**، بِمُبادَرةٍ مِن الجَرّاحِ الفِلسطينيِّ البريطانيِّ **د. غَسّان أَبو سِتّة**، وبِالتَّعاوُنِ مَع مَجموعةٍ مِنَ المُتخصِّصينَ في لُبنان، بِهَدفِ تَقديمِ **الرِّعايةِ الطِّبيّةِ والنَّفسيّةِ والاجتِماعيّة** لِلأَطفالِ المُتضرِّرينَ مِنَ الحُروب، خاصَّةً في **غَزَّة ولُبنان.**

حدَّدت أهدافُ الصندوق على النحو الآتي:

- نقلُ الأطفال المصابين بجروحٍ خطيرةٍ من غزة إلى لبنان لتلقّي العلاج الشامل، بما في ذلك الجراحات الترميمية والرعاية النفسية والاجتماعية، قبل عودتهم إلى وطنهم لمواصلة التعافي.

- تخفيفُ العبءِ عن القطاع الصحي في غزة، الذي يعاني من تدميرٍ واسع النطاق نتيجة العدوان الإسرائيلي، من خلال توفير العلاج في مؤسساتٍ طبيةٍ متخصصةٍ في لبنان.

- تقديمُ الدعم للأطفال في لبنان الذين يعانون من إصابات الحرب، عبر توفير الرعاية الطبية الشاملة لهم.

- إعادةُ بناء القدرات الطبية في غزة من خلال تقديم منحٍ دراسية للتخصصات الطبية التي فقدت كوادرها بسبب الاستهداف المباشر للطواقم الصحية.

في هذا السياق، تبرزُ **مبادرةُ صندوق غسان أبو ستّة للأطفال** كمثالٍ نوعيٍّ على تفعيل التضامن الاجتماعي خارج الإطار الرسمي والمؤسسي، وضمن منطق التدخل المهني المباشر. تمثّلُ المبادرةُ استجابةً فلسطينيةً ذاتيةً للفراغ الإنساني الناجم عن استهداف البنية الصحية في قطاع غزة، حيث توفر علاجًا تخصصيًّا للأطفال المصابين بجروحٍ بالغة، مع الاهتمام المتكامل بالأبعاد النفسية والاجتماعية.

وتختلف هذه المبادرة عن مساهمات القطاع الخاص، التي غالبًا ما تقتصر على الدعم المادي الموسمي أو المرتبط بالسمعة المؤسسية، وكذلك عن جهود بعض المنظمات الدولية التي تعاني من التسييس أو البيروقراطية أو ضيق أفق الاستجابة. إنَّ القيمةَ المضافة لهذه المبادرة تكمن في كونها تتجاوز الإغاثة العاجلة نحو إعادة تأهيلٍ مستدام، مع توظيف رأس المال البشري الفلسطيني في الشتات لخدمة الضحايا، لا سيما الأطفال، ما يجعلها نموذجًا فعّالًا لتجسيد المسؤولية الاجتماعية في ظروف الاحتلال والحصار. وعليه، يشكّلُ الصندوقُ إحدى أبرز المبادرات التي تُعيد تعريف مفهوم التضامن بوصفه أداةً لإعادة البناء الشامل، الجسدي والنفسي والمجتمعي.

خاتمة

يمثّلُ التضامنُ الاجتماعي في الحالة الفلسطينية ركيزةً أساسيةً للصمود المجتمعي في ظل الأزمات المتكررة الناتجة عن الاحتلال والحصار والحروب. وقد بيّنت هذه الورقةُ كيف يشكّل التضامن، بمختلف تجلياته المؤسسية والشعبية، استجابةً مجتمعيةً مرنةً وفعّالةً لسدِّ الفجوات التي تتركها هشاشةُ الأنظمة الرسمية وضعفُ استجابة المنظمات الدولية.

وفي السياق الطارئ بعد الحرب على قطاع غزة، يصبح هذا التضامن أكثر من مجرد قيمةٍ أخلاقية؛ بل يتحوّل إلى أداةٍ لبناء شبكات دعمٍ ماديةٍ ونفسيةٍ تسهم في حماية الأطفال ورعاية مستقبلهم.
لقد أظهرت المبادرات التطبيقية التي تم تحليلها، مثل صندوق غسان أبو ستّة للأطفال، أن المبادرات المستقلة والفردية تمتلك قدرةً أكبر على التفاعل مع الواقع، وتقديم استجاباتٍ مستدامة لحاجات الأطفال المتضررين. كما برز دور المنظمات الأهلية والفرق المجتمعية في إرساء نهجٍ تشاركيٍّ في التدخل، ويعزّز التمكينُ الذاتي كبديلٍ عن الاعتماد السلبي على المساعدات الخارجية.

وفي ضوء ما تقدّم، فإن تعزيز التضامن الاجتماعي كإطارٍ شاملٍ للتعافي وإعادة الإعمار يتطلّب إعادةَ النظر في السياسات الاجتماعية والتنموية، بما يضمن إشراك الفاعلين المحليين، وتوسيع دائرة التأثير الشعبي، وبناء جسورٍ بين الجاليات الفلسطينية في الخارج والجهود الميدانية في الداخل

توصيات

- **دعمُ وتوسيع المبادرات المجتمعية المستقلة** التي أثبتت فعاليتها في الاستجابة لحاجات الأطفال بعد الحرب، عبر توفير التمويل المستدام.
- ضرورة العمل على إلزام القطاع الخاص بكافة أشكاله على المساهمة بنسبة لا تقل عن 5٪ من أرباحه لمبادرات المسؤولية الاجتماعية، وتوجيهها خلال السنوات الخمس القادمة لدعم جهود الإغاثة في قطاع غزة.
- العمل على تطوير خطة واضحة لشكل مبادرات المسؤولية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، بحيث تكون شاملة وتركّز على فئة محددة وذات هدف واضح، لتمكين إحداث أثر ملموس على أوضاع الفئة المستهدفة.
- بناء شبكة أو مظلّة لتوجيه أموال القطاع الخاص في قطاع غزة، بما يضمن الاستخدام الأمثل والفعّال للموارد المالية في دعم المبادرات الإنسانية والاجتماعية.

قائمة المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية لعام 2025. رام الله – فلسطين.
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5903

رامي الزايغ. (2025، 10 فبراير). مستقبل أسعار السلع في قطاع غزة. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد).
https://www.almarsad.ps/index.php/content/publications/مستقبل-أسعار-السلع-في-قطاع-غزة.html

رامي الزايغ. (2025، 04 يونيو). اقتصاد المساعدات: المساعدات "الإنسانية" في غزة. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
رابط: https://almarsad.ps/index.php/content/publications/اقتصاد-المساعدات-المساعدات-الانسانية-في-غزة.html

منظومة صحّتي الإلكترونية. (2024). وزارة الصحة الفلسطينية.
https://www.sehatty.ps/public/

Save the Children. (2025, September 6). Gaza: 20,000 children killed in 23 months of war – More than one child killed every hour.
https://www.savethechildren.net/news/gaza-20000-children-killed-23-months-war-more-one-child-killed-every-hour

Boar, Jasper K. (2025, March 6). On Amputation [حول البتر]. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله.
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657009

United Nations (UN). (2024). Situation report on the Gaza crisis. New York: UN OCHA.

United Nations Relief and Works Agency (UNRWA). (2024). Emergency Appeal for Gaza and the West Bank 2024. القدس.

Palestinian Independent Commission for Human Rights (ICHR). (2024). Annual report on human rights conditions in Palestine. رام الله – فلسطين.